

Distr.: General
1 August 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة من أمينة المظالم إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الثاني عشر لمكتب أمين المظالم المقدم عملاً بالفقرة ٢٠ (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويصف التقرير أنشطة المكتب خلال الفترة المنقضية منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

وأرجو ممتنة توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير، وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاترين مارشي - أويل
أمينة المظالم



الرجاء إعادة استعمال الورق

310816 310816 16-13250 (A)



تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥)

أولاً - معلومات أساسية

١ - يقدم هذا التقرير معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير الحادي عشر للمكتب (S/2016/96) في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦.

ثانياً - الأنشطة المتعلقة بقضايا رفع الأسماء من القائمة

لمحة عامة

٢ - كانت الأنشطة الرئيسية لمكتب أمين المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بالطلبات التي قدمها أفراد وكيانات بشأن رفع الأسماء من القائمة.

قضايا رفع الأسماء من القائمة

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت إلى مكتب أمين المظالم أربع قضايا جديدة بما في ذلك طلب متكرر، وقبل المكتب تلك القضايا. وقدّم كذلك طلب مكرر لرفع اسم من القائمة، ولكن أمانة المظالم اعتبرت أنه لا يحتوي على أي معلومات إضافية وأعادته إلى مقدم الالتماس مرفقاً بشرح لينظر فيه عملاً بالفقرة ١ (هـ) من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). ولم يرد أي جواب على ذلك حتى وقت إعداد هذا التقرير. وتلقت أمانة المظالم أيضاً طلباً إضافياً جديداً لرفع اسم من القائمة، ولكنها قررت إنه لا يناقش بصورة كافية معايير الإدراج المنصوص عليها في الفقرة ٣ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وطلبت مزيداً من المعلومات وفقاً للفقرة ١ (د) من المرفق الثاني لذلك القرار. ولم يتلق المكتب أي رد حتى وقت إعداد هذا التقرير. وبلغ العدد الإجمالي لالتماسات رفع الأسماء من القائمة المقدمة إلى المكتب منذ إنشائه ٧٠ طلباً حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتظل جميع الأسماء سرية ما دامت معروضة قيد النظر وكذلك في حالة رفض الالتماس أو سحبه، ما لم يطلب مقدم الالتماس خلاف ذلك.

٤ - ومنذ إنشاء المكتب، قدمت أمانة المظالم ما مجموعه ٦٥ تقريراً شاملاً^(١) إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣

(١) يشمل هذا العدد قضية واحدة بُتّ فيها في عام ٢٠١٣ قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الالتماس بعد أن قدمت أمانة المظالم تقريرها إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. وفي قضيتين أخريين بُتّ فيهما في

(٢٠١٥) بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت أمانة المظالم أربعة تقارير ومثلت أمام اللجنة في ثلاث مناسبات لعرض ست قضايا.

٥ - ومنذ صدور التقرير الحادي عشر، رُفع من القائمة اسم فردين^(٢) من خلال إجراءات أمانة المظالم، وأُبقى اسم فرد واحد مدرجا في القائمة.

٦ - ومنذ إنشاء المكتب، بلغ مجموع عدد القضايا التي تم حلها عن طريق إجراءات أمانة المظالم أو عن طريق قرار منفصل صادر عن اللجنة ٦٥ قضية انطوت على طلبات قدمت إلى أمانة المظالم من قبل فرد أو كيان أو طلبات تضم كليهما. ومن بين القضايا الـ ٦٢ التي أُنجزت بشكل كامل عن طريق إجراءات أمانة المظالم، رُفع من القائمة أسماء ٤٥ فردا و ٢٨ كيانا، وحُذف اسم كيان واحد بوصفه اسما مستعارا لكيان آخر مدرج في القائمة، ورُفض ١٢ طلبا برفع أسماء من القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، رُفعت أسماء ثلاثة أفراد بقرار من اللجنة قبل انتهاء إجراءات أمانة المظالم، وسُحب طلب واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد في مرفق هذا التقرير وصف لحالة جميع القضايا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٧ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت هناك ثلاث قضايا معروضة على أمانة المظالم في مرحلة جمع المعلومات/الحوار، وقضية واحدة قيد النظر أمام اللجنة. وكانت الطلبات الأربعة المقدمة إلى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي طلبات مقدمة من أفراد. وحتى هذا التاريخ، بلغ مجموع عدد القضايا المقدمة من أفراد ٦٢ قضية من أصل ٧٠ قضية، وفي قضيتين قُدم الطلب من فردٍ بالاشتراك مع كيان أو أكثر، وقُدمت طلبات من كيانات وحدها في ٦ قضايا. وفي ٣٥ قضية من مجموع القضايا الـ ٧٠، تلقى مقدمو الالتماسات مساعدة من مستشار قانوني، أو ما زالوا يتلقون تلك المساعدة.

جمع المعلومات من الدول

٨ - في القضايا الأربع الجديدة، أُرسِل حتى الآن إلى ١٦ دولة ١٧ طلبا للحصول على معلومات. وفيما يتعلق بالقضايا الأربع التي قدمت بشأنها تقارير شاملة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أربع حالات طُلبت فيها معلومات ولكن لم تستجب الدولة لطلب المعلومات المقدم إليها. وبالإضافة إلى الردود التي وردت من الدول التي

عام ٢٠١٣، انتفت الحاجة إلى نظر أمانة المظالم في القضية عقب اتخاذ اللجنة قرارا برفع الاسم من القائمة قبل أن تقدم أمانة المظالم تقريرها.

(٢) فريد أيدر ودانيل مارتين شنايدر.

وجهت إليها طلبات على وجه التحديد، قدم بعض أعضاء اللجنة معلومات على إثر تعميم الالتماسات.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقت أمينة المظالم في مناسبتين بمسؤولين في إحدى العواصم لجمع المعلومات مباشرة عن قضية محددة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختصرت أمينة المظالم في حالة واحدة فترة جمع المعلومات وفقاً للفقرة ٣ من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي تمنح أمينة المظالم سلطة تقديرية لاختصار فترة جمع المعلومات في الحالات التي لا تبدي فيها جميع الدول التي اقترحت إدراج الأسماء في القائمة، عقب استشارتها، اعتراضاً على رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة.

الحوار مع مقدمي الالتماسات

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحاورت أمينة المظالم وموظفو مكتبها مع جميع مقدمي الالتماسات خلال مرحلة الحوار في القضايا التي لم يُبت فيها بعد، بوسائل منها المراسلات الإلكترونية والمكالمات الهاتفية والمقابلات المباشرة. وسافرت أمينة المظالم أيضاً لإجراء مقابلة شخصية مع ثلاثة من مقدمي الالتماسات.

تقديم تقارير شاملة إلى الدول المهتمة

١٢ - تنص الفقرة ١٣ من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥) على أنه يجوز لأمانة المظالم، إذا طُلب منها ذلك، وبموافقة اللجنة، أن تقدم نسخة من التقرير الشامل إلى أي دولة مهتمة (الدولة التي اقترحت إدراج الاسم في القائمة أو دولة الجنسية أو الإقامة أو التأسيس)، بعد إجراء عمليات التحرير الضرورية لحماية المواد السرية. وتلقت أمينة المظالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمسة طلبات من الدول لكشف المعلومات. ووافقت اللجنة على جميع الطلبات.

الاطلاع على معلومات مصنفة أو سرية

١٣ - لم توضع ترتيبات جديدة للاطلاع على معلومات مصنفة أو سرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجد حتى الآن اتفاق رسمي واحد مع النمسا، و ١٦ ترتيباً مع أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن ترتيب واحد مبرم مع

أمينة المظالم السابقة صياغة تشير بوضوح إلى أن الترتيب مُبرم بين الدولة وأمانة المظالم السابقة بصفتها الشخصية. وقد اتصلت أمانة المظالم الحالية بهذه الدولة ولكنها لم تحصل بعد على تأكيد بأن الترتيب سيظل سارياً.

١٤ - وتواصلت الجهود من أجل توسيع قائمة الترتيبات/الاتفاقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثمة أمل في إحراز مزيد من التقدم في الأشهر المقبلة. وأكدت دولة واحدة أنها مستعدة لتوقيع اتفاق لتبادل المعلومات، ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاق من قبل سلطات تلك الدولة، في أعقاب اتصالات أمانة المظالم بمكتب الشؤون القانونية وبالبعثة الدائمة لتلك الدولة لدى الأمم المتحدة. وقد أكدت عدة دول أنها تدرس إمكانية قبول ترتيبات لتبادل المعلومات.

ثالثاً - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

لمحة عامة

١٥ - استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأنشطة الرامية إلى مواصلة تطوير مكتب أمين المظالم وتعزيزه قدر الإمكان.

أنشطة التوعية والتعريف بالمكتب

١٦ - شاركت أمانة المظالم في عدد من أنشطة التوعية بأقصى إمكاناتها المحدودة بضيق الوقت وقلة الموارد.

١٧ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، شاركت أمانة المظالم في مؤتمر نظمه معهد شاتام هاوس حول موضوع مكافحة تمويل الإرهاب، وتكلمت عن القيود والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر حقوق الإنسان في سياق استعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦، قدمت أمانة المظالم إحاطة علنية إلى الدول الأعضاء تضمنت معلومات محدثة عن حالة القضايا في مكتبها وكذلك عن التقدم المحرز في الآونة الأخيرة على صعيد زيادة شفافية آلية أمين المظالم مع احترام الشرط الذي فرضه مجلس الأمن الذي يقضي بالتعامل مع التقارير الشاملة بوصفها تقارير سرية. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، حضرت أمانة المظالم المؤتمر السنوي لفريق تورونتو لدراسة القانون الدولي والقانون عبر الوطني والقانون المقارن، وناقشت فيه التطور الموازي الذي طرأ على الأشكال الحديثة للعدالة الجنائية والجزاءات ذات الصبغة الدولية، وقارنت بين دور أمانة المظالم ودور ممارسي العدالة الجنائية الدولية.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت أمانة المظالم اتصالات على نطاق واسع مع ممثلي مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٦، ألفت أمانة المظالم كلمة أمام لجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس أوروبا، في اجتماعها الـ ٥١ الذي عقد في ستراسبورغ، فرنسا. وقدمت إحاطة إلى اللجنة بشأن عملية نقل المهام من سلفها، والتطورات الإيجابية المتعلقة ببعض التحديات التي تواجهها بوصفها أمانة المظالم. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، شاركت أمانة المظالم في حلقة دراسية في نيويورك بشأن الجزاءات شارك في تنظيمها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وألفت أمانة المظالم كلمة تضمنت تحليل آلية أمين المظالم قياساً على المعايير الأوروبية. ودرست أيضاً القنوات المتاحة للكشف عن المعلومات واستخدام المعلومات الواردة في تقاريرها الشاملة المقدمة إلى اللجنة، بما في ذلك المعلومات غير المصنفة التي تجمعها أمانة المظالم، وتحليلها لتلك المعلومات، في الإجراءات القضائية الوطنية والإقليمية. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تحاورت أمانة المظالم في بروكسل مع أعضاء الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام والفرقة العاملة للمستشارين المتخصصين بالعلاقات الخارجية، التابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي. وشملت المواضيع التي نوقشت سبل خلق ظروف أفضل لتبادل المعلومات مع أمانة المظالم. وتدارس المشاركون أيضاً سبل تحسين توعية المحاكم الوطنية والأوروبية بشأن عناصر الإنصاف التي يشجع عليها في إطار آلية إجراءات أمانة المظالم. وتابعت أمانة المظالم أيضاً مع ممثلي مفوضية الاتحاد الأوروبي المسائل التي أثّرت خلال الحلقة الدراسية المذكورة أعلاه المتعلقة بالجزاءات.

١٩ - وفي ٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، شاركت أمانة المظالم في مناقشة اجتماع مائدة مستديرة بشأن الإرهاب وقانون الطوارئ والقانون الإنساني الدولي، في فرايبورغ، ألمانيا، خلال ندوة دولية بشأن الإرهاب والسياسة الجنائية نظمها معهد ماكس بلانك للقوانين الجنائية الأجنبية والقانون الجنائي الدولي. وكان الهدف من هذه الندوة تطوير أساليب جديدة لمنع الإرهاب ومقاضاة مرتكبي جرائم الإرهاب، مع أخذ الخبرات الدولية في الحسبان. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦ عقد المعهد اجتماعاً شاركت فيه أمانة المظالم مع مجموعة مختارة من الأكاديميين، وعرضت فيه أفكارها بشأن جوانب مختلفة من أشكال السرية التي تنطبق على إجراءات أمانة المظالم، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإنصاف الناجمة عن استخدام المعلومات السرية.

التفاعل مع لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة

٢٠ - مثلت أمينة المظالم أمام اللجنة مرتين منذ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦. ففي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت أمينة المظالم تقاريرها في قضية أُبقي فيها اسم مقدم الالتماس مدرجا في القائمة، وفي قضية فريد أيدر (رُفِع اسمه من القائمة، ومسجل سابقا برمز QDi.161). وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدمت تقريرها في قضية دانييل مارتين شنايدر (رُفِع اسمه من القائمة، ومسجل سابقا باسم QDi.260). وفي اليوم نفسه، شاركت أمينة المظالم في مناقشة أعقبت تقديم شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية معلومات محدثة عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتعزيز قدرة مكتب أمين المظالم على تنفيذ ولايته باستقلالية وفعالية وفي الوقت المناسب^(٣). وأبدت أمينة المظالم تعليقات على ما عرضته الشعبة من خيارات، بما في ذلك الترتيبات الإدارية الممكنة، بهدف ضمان استقلال المكتب.

٢١ - وكما حدث في السابق، استمرت أمينة المظالم وموظفو مكتبها في التعاون متعاوناً مع منسق وأعضاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. واستمر الفريق في تقديم معلومات مفيدة وفقاً للفقرة ٤ من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الفريق مكتب أمين المظالم على استعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة، والمواد المؤيدة لتلك الطلبات، التي قُدمت باللغة الألمانية. وقدم الفريق مساعدة أيضاً بشأن معلومات جُمعت باللغة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق مساعدة إلى المكتب في مراسلات باللغتين الألمانية والعربية مع الملتزمين وغيرهم من الأفراد الذين اتصل بهم المكتب. وعلاوة على ذلك، أسدى الفريق مشورة خبيرة بشأن مسائل ذات صلة بطلبات محددة لرفع الأسماء من القائمة.

الاتصال بالدول والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٢٢ - واصلت أمينة المظالم وموظفو مكتبها الحوار مع الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة الدول ذات الصلة بطلبات رفع الأسماء من القائمة التي تنتظر البت فيها. وعقدت أمينة المظالم وموظفو مكتبها عدة اجتماعات ثنائية مع الدول المهتمة بعمل المكتب لمناقشة المسائل العامة، بما في ذلك المسائل المتصلة بخيارات ممكنة لزيادة استقلال المكتب. وواصلت أمينة المظالم مناقشتها مع عدد من الدول بشأن الاتفاقات أو الترتيبات المتعلقة

(٣) ورد في الفقرة ٥٣ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) تكليف من مجلس الأمن بتقديم المعلومات المحدثة.

بالحصول على المعلومات السرية أو المصنفة. واستمرت أيضاً في اتصالاتها بمجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف^(٤) وممثلي الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وعلاوة على ذلك، كما ذكر أعلاه، التقت أمانة المظالم بعدد من المسؤولين الحكوميين في عواصمهم لإجراء مناقشات عامة والحصول على معلومات بشأن قضايا محددة.

٢٣ - واستمرت أمانة المظالم وموظفو مكتبها في التواصل مع ممثلي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وناقشت أيضاً المسائل القانونية العامة ذات الصلة بالموضوع مع موظفي مكتب الشؤون القانونية، واستمر المكتب في تقديم المساعدة لأمانة المظالم في شتى المسائل.

٢٤ - وتواصلت أمانة المظالم كذلك مع منظمات غير حكومية، كان من بينها المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

أساليب العمل والبحوث

٢٥ - على غرار الفترات السابقة، تضمنت أعمال التقصي خلال الفترة المشمولة بالتقرير البحث في المصادر المفتوحة وإجراء اتصالات مع الصحفيين من أجل جمع المعلومات والتحقق من مصادر المعلومات المتاحة للعموم ذات الصلة بالقضايا.

٢٦ - وواصلت أمانة المظالم متابعة التطورات وجمع المعلومات بشأن القضايا القانونية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الموقع الشبكي

٢٧ - تواصل تنقيح وتحديث الموقع الشبكي لمكتب أمانة المظالم (<https://www.un.org/sc/suborg/en/ombudsperson>). ونُشر في شباط/فبراير ٢٠١٦ تحديث للقسم المعنون "النهج المتبع في تقييم المعلومات"^(٥).

(٤) تضم ألمانيا وبلجيكا والدانرك والسويد وسويسرا وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا.

(٥) انظر S/2016/96، الفقرة ٣٦.

رابعاً - الملاحظات والاستنتاجات

عدالة الإجراءات

٢٨ - استندت اللجنة حصرياً في جميع القرارات التي اتخذتها بشأن التماسات رفع الأسماء من القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى المعلومات التي جمعتها أمانة المظالم، وأخذت بتوصياتها. ولم تتخذ اللجنة في أي قضية أي قرار بتوافق الآراء يخالف توصيات أمانة المظالم، ولم تُحل أي مسألة إلى مجلس الأمن. ورغم النظر في مواد سرية في قضيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن أمانة المظالم تشعر بالرضا من أن مقدم الالتماس كان على علم بالمضمون الذي يجب أن يتوفر في القضية. وبالتالي، استوفت جميع القضايا المتطلبات الأساسية للإنصاف من حيث الاطلاع على حثيات القضية وتقديم إجابات بشأنها والاستفادة من استعراض مستقل وتوفر سبيل انتصاف فعال.

شفافية الإجراءات

معلومات عامة عن الإجراءات

٢٩ - كما ذكر في التقرير الحادي عشر، تم تحديث الموقع الشبكي لمكتب أمين المظالم لتزويد مقدمي الالتماسات ومستشاريهم بمعلومات عن ممارسات أمانة المظالم المتعلقة باستخدام المعلومات وتحليل معايير الارتباط وقطع الروابط مع الجماعات المذكورة. ويتطرق التقرير على وجه الخصوص إلى الركن المعنوي المطلوب لإبقاء الاسم مدرجاً في القائمة، واستخدام المعلومات والاستدلالات التراكمية. وبالإضافة إلى مساعدة مقدمي الالتماسات، يُتوقع أن تتيح المعلومات المذكورة زيادة شفافية الإجراءات حيال شريحة أوسع من الجمهور المهتم. وخلال الحلقة الدراسية المذكورة أعلاه بشأن الجزاءات، رحب ممثلو الاتحاد الأوروبي بتحديث الموقع، وأشاروا إلى أنهم يستفيدون من زيادة شفافية الآلية في المذكرات التي يقدمونها إلى محاكم الاتحاد الأوروبي.

مقدمو الالتماسات

٣٠ - تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير المنحى الإيجابي الذي اتخذته اللجنة نحو إدراج مقتطفات كبيرة من التحليل الوارد في التقرير الشامل في رسائل توجز الأسباب التي تشكل الأساس لتوصيات أمانة المظالم سواء في حالات الإبقاء على الأسماء أو رفعها من القائمة. وإن توخى اللجنة الاتساق والموثوقية في إحالة تفاصيل مسهبة عن الأسباب إلى مقدمي

الالتماسات يشكل خطوة كبيرة نحو جعل العملية أكثر شفافية وإنصافاً. وتأمل أمانة المظالم أن هذا الاتجاه سيستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٣١ - وكررت أمانة المظالم في التقرير الحادي عشر اقتراح سلفها الداعي إلى معالجة الوضع الناجم عن التأخر في إخطار مقدم الالتماس في حال إبقاء اسمه في القائمة^(٦). وتحويل أمانة المظالم لإبلاغ مقدم الالتماس بقرار إبقاء الاسم في القائمة بشكل فوري عقب اتخاذ ذلك القرار، مع الإشارة إلى أن الأسباب سترسل لاحقاً ضمن مهلة ٦٠ يوماً، بات أكثر ضرورة في ضوء تزايد التأخير في إبلاغ مقدم الالتماس في حال إبقاء الاسم مدرجاً في القائمة. وفيما مضى، لم تكن ثمة ضرورة للفصل بين الإشعار غير الرسمي بقرار إبقاء الاسم في القائمة والإخطار الرسمي الذي يحدد الأسباب التي دعت إلى ذلك، حيث إن تلك الرسائل كان توجهه بشكل عاجل نسبياً بعد اتخاذ اللجنة قرار إبقاء الاسم في القائمة (في غضون ٢٢ يوماً في المتوسط عقب اتخاذ القرار). ولكن، منذ بدء تطبيق مهلة ٦٠ يوماً لإحالة أسباب إبقاء الاسم في القائمة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، باتت اللجنة تستغرق في المتوسط ٥٢ يوماً لإحالتها إلى أمانة المظالم لكي تحيلها إلى مقدم الالتماس^(٧). وفي الممارسة العملية في قضايا رفع الأسماء من القائمة التي يحالفها النجاح، يوجد أصلاً اختلاف في التوقيت فيما يتعلق بإخطار مقدم الالتماس بنتيجة الالتماس من جهة، وإخطاره بأسباب ذلك القرار من جهة أخرى. وفي هذه الحالات، تبلغ أمانة المظالم مقدمي الالتماسات الذين حالفهم النجاح بقرار الرفع من القائمة فور أن تخطر اللجنة بقرارها (وقبل أن يعلموا ذلك عن طريق بيان صحفي). وهي تقوم بذلك قبل أن تتلقى من اللجنة الرسالة التي تبين أسباب القرار التي ترسل لاحقاً في غضون ٦٠ يوماً، عملاً بالفقرة ١٦ من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). وتقتضي مصلحة العدالة والكفاءة أن يعامل مقدمو الالتماسات الذين يحالفهم النجاح وأولئك الذين لا يحالفهم النجاح على قدم المساواة في هذا الصدد؛ إذ لا يوجد أي أساس منطقي يبرر معاملتهم بطريقة مختلفة.

تعاون الدول مع مكتب أمين المظالم ودعمها له

٣٢ - بقي تعاون الدول مع مكتب أمين المظالم ودعمها له قوين في الفترة المشمولة بالتقرير. فقد استجابت جميع الدول باستثناء دولة واحدة لطلبات الحصول على معلومات التي أرسلت إليها، وردت جميع الدول التي اقترحت إدراج أسماء في القائمة ودول الإقامة

(٦) انظر: S/2015/533، الفقرة ٤٧، و S/2016/96، الفقرة ٤٢.

(٧) في إحدى القضايا، بدأت المدة في السريان قبل بدء تطبيق المهلة القصوى المحددة بـ ٦٠ يوماً.

والجنسية على الطلبات الموجهة إليها في كل القضايا التي بُتَّ فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الدول المنتمة إلى التجمعات الإقليمية عن دعمها القوي لعمل المكتب سواء خلال الاجتماعات الثنائية أو خلال المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن الجزاءات^(٨).

استقلالية مكتب أمين المظالم

٣٣ - ينصّ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) على ألا يطلب أو يتلقى أمين المظالم تعليمات من أية حكومة. ويندرج في صميم ولاية أمين المظالم الاستعراض المستقل والمحيد لطلبات رفع الأسماء من القائمة. ويجب على أمين المظالم ألا يتوخى الاستقلالية والحيادية فحسب لدى استعراض طلبات رفع الأسماء من القائمة، بل يجب أيضاً أن يُنظر إليه باعتبار أنه يقوم بذلك. ويختلف دور أمين المظالم ومهامه ومسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه فيما يتعلق بطلبات رفع الأسماء من القائمة، ومبررات استقلاليته اختلافاً تاماً عن تلك الخاصة بالخبراء^(٩). وعلاوة على ذلك، فإن ضمانات احترام شروط الاستقلالية والإنصاف فيما يتعلق بآلية أمين المظالم تزداد أهمية بالنسبة إلى نزاهتها ومصداقيتها نظراً إلى الوزن الذي يعطيه مجلس الأمن لتوصيات أمين المظالم^(١٠).

٣٤ - وقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥) أن يواصل تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم، واتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة استمرار قدرته على الاضطلاع

(٨) انظر مثلاً المناقشات مع ممثلي مجموعة الدول المتفقة في الرأي التي عُقدت في ١١ شباط/فبراير و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتابعة تنفيذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)؛ والجلسة الحادية والخمسين للجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام التي عُقدت في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦؛ وجلسة الإحاطة المفتوحة للدول الأعضاء التي أجرها أمين المظالم ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة التابعة لمجلس الأمن التي عُقدت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦؛ والحلقة الدراسية التي أقامها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الدراسية بشأن الجزاءات في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ واجتماع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام والفرقة العاملة المعنية بالمستشارين المتخصصين بالعلاقات الخارجية التابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي الذي عُقد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٩) انظر الوثيقة S/2015/533، الفقرة ٧١.

(١٠) عملاً بالفقرة ١٤ من المرفق الثاني للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، تسري توصية أمين المظالم بإبقاء الاسم في القائمة ما لم يقدم عضو في اللجنة طلباً برفع الاسم من القائمة. وعملاً بالفقرة ١٥ من المرفق نفسه، تعتبر توصية أمينة المظالم برفع الاسم من القائمة سارية تلقائياً، ما لم تقرر اللجنة بتوافق الآراء قبل انقضاء فترة الستين يوماً إبقاء الاسم مدرجاً في القائمة، أو في حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء تُعرض مسألة البت في رفع الاسم من القائمة على مجلس الأمن ويقرر المجلس الإصرار على رفع الاسم من القائمة.

بولايته على نحو مستقل وفعال وفي غضون الأطر الزمنية الملائمة، وأن يزود اللجنة بآخر المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في خلال ستة أشهر^(١١).

أوجه القصور الحالية في حالة مكتب أمين المظالم

٣٥ - حدّدت أمانة المظالم السابقة والحالية عدداً من أوجه القصور في الترتيبات القائمة مع الأمانة العامة في الوقت الراهن. وبيّنت أمانة المظالم السابقة أوجه القصور هذه بتفصيل كبير في التقارير من السابع إلى العاشر التي قدمتها إلى مجلس الأمن، وبيّنتها أيضاً أمانة المظالم الحالية في التقرير الحادي عشر. وتُلخّص فيما يلي الجوانب الرئيسية لأوجه القصور هذه تيسيراً للرجوع إليها.

٣٦ - وحتى الآن، لم يُقام مكتب منفصل يكون "مكتب أمين المظالم". ولذلك، تُدرج ميزانية عمليات آلية أمين المظالم ضمن ميزانية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وإضافةً إلى ذلك، فقد عُيّنَت أمانة المظالم المتعاقبتان بصفة خبرتين استشاريتين. ومن دون التصديق على الحضور والأداء، لا تتلقّى أمانة المظالم أجراً. وكما أفادت أمانة المظالم السابقة، فإن أداء أمانة المظالم يخضع للتقييم بالإحالة إلى "شروط" غير محددة ويجري التقييم مسؤولون غير محددين في شعبة الأمم المتحدة المسؤولة عن تقديم الدعم والمساعدة إلى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، في أمور تتعلق بفرض الجزاءات وإنفاذها وتنفيذها. وهذه الهيئات هي الهيئات نفسها التي يجب على أمانة المظالم المحافظة على استقلاليتها إزاءها^(١٢). وأقرّت أمانة المظالم السابقة بأن شرط شهادة اعتماد الأداء لم يُستخدم عملياً لمحاولة التدخل في تأديتها المهام الموكلة إليها. ولكنها كانت ترى أن ذلك الشرط التعاقدي يشكل، من حيث المبدأ والمفهوم، قيداً كبيراً على استقلالية أمانة المظالم^(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن عقد الخدمات الاستشارية يجهض إنشاء هيكل لـ "مكتب أمين المظالم" بأي شكل من الأشكال، يديره أمين المظالم بصورة مستقلة، على النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن^(١٤). وفي الواقع، لا يمكن لأمانة المظالم، بوصفها خبيراً استشارياً، أن تتولى مهمة التوظيف ولا الإشراف على الموظفين اللذين يساعدها. فقد استقدم فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن الموظفين المعيّنين، وهما موظف قانوني (ف-٤) ومساعد إداري، وأشرف عليهما رسمياً. وأفادت أمانة المظالم في التقرير الحادي عشر بأنها

(١١) انظر القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الفقرة ٥٩.

(١٢) انظر الوثيقة S/2015/533، الفقرة ٦٢.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦٣.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٦٤.

مُنعت من المشاركة مشاركة تامة في عملية استقدام موظف بديل ينوب عن الموظفة القانونية خلال إجازة الأمومة^(١٥). وعلاوة على ذلك، كانت مسؤولية الإشراف على الموظفين المعنيين بمساعدة أمينة المظالم وتقييم أدائهما في الماضي مسندة إلى أمين اللجنة، مما أدى إلى تفاقم احتمالات التضارب^(١٦). وكذلك، رغم أن آراء أمينة المظالم المتعلقة بأداء الموظفين ذُكرت في تقييم أدائهما للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، كانت هناك حالات سابقة لم تُذكر فيها هذه الآراء. ويدل ذلك على أن ضمانات استقلالية أمينة المظالم ومكتبها لا يمكن أن تُترك للنوايا الحسنة للأفراد في الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، وصفت أمينة المظالم السابقة التحديات العملية الناشئة عن التعليمات التي أعطاها موظفو الشؤون السياسية داخل فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن للموظفين اللذين يساعدان أمينة المظالم، فضلاً عن العقوبات الأخرى في وجه عمل المكتب بشكل مستقل^(١٧). وأخيراً، وصفت أمينة المظالم في التقرير الحادي عشر جانباً آخر من جوانب قصور عقد الخدمات الاستشارية ظهر خلال الفترة الانتقالية^(١٨).

٣٧ - وأوصى فريق الاستعراض الرفيع المستوى لجزءات الأمم المتحدة، في الخلاصة التي قدمها في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/69/941-S/2015/432)، على وجه التحديد، أن يقترح الأمين العام خيارات تكفل أن تكون الترتيبات الإدارية وترتيبات العقود والدعم الأخرى

(١٥) انظر الوثيقة S/2016/96، الفقرة ٤٧. تم التشاور مع أمينة المظالم قبل وضع القائمة الانتقائية للمرشحين، وتكلمت بصورة فردية مع العدد الصغير من المرشحين الذين اعتبرهم الفريق المعني بالاستخدام مؤهلين في نهاية المطاف. وأخذ رأيها في الاعتبار قبل الاستقدام، لكنها مُنعت من المشاركة، ولو بصفة مراقبة، في المقابلات على أساس الكفاءة التي أُجريت للمرشحين لشغل الوظيفة.

(١٦) انظر الوثيقة S/2015/533، الفقرة ٦٥.

(١٧) في الماضي، كان يُطلب من الموظف القانوني تقديم تقارير موضوعية عن الرحلات في ختام أي رحلة سفر لمساعدة أمينة المظالم، مما دفع أمينة المظالم السابقة إلى تعليق هذه المساعدة إلى حين لم يعد هذا الشرط قائماً في نهاية المطاف (انظر الوثيقة S/2014/73، الفقرة ٧٠، والوثيقة S/2014/553، الفقرة ٥١). وفي مناسبة أخرى، ومن دون إخطار أمينة المظالم السابقة، صدرت توجيهات لموظفي المكتب من فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن لإجراء تغيير جوهري في الموقع الشبكي لمكتب أمينة المظالم. فنقضت أمينة المظالم آنذاك تلك التعليمات (انظر S/2015/533، الفقرة ٦٧). وفي مناسبة أخرى، ولأسباب لا ترتبط البتة بالمساءلة المالية، منع مسؤولون في شعبة شؤون مجلس الأمن أمينة المظالم مؤقتاً من السفر لأداء مهمة أساسية: لمقابلة أحد مقدمي الالتماسات. وأشارت أمينة المظالم السابقة إلى أنه رغم تسوية المسألة بسرعة إلى حد ما، فإنها تبين الأخطار التي تهدد الاستقلالية، حتى فيما يتعلق بالمهام الأساسية، عندما يعول المكتب حصراً على تدابير يتخذها أفراد من دون ضمانات مؤسسية. وتُبرز حالة أخرى، يبدو أنها وقعت على سبيل الخطأ، الأخطار الناشئة عن عدم سيطرة أمينة المظالم على الأفراد القادرين على تشغيل محركات الأقراص الإلكترونية التي تتضمن المواد العامة المتعلقة بعمل المكتب (وإن كانت لا تتضمن مواد سرية واردة من الدول).

(١٨) انظر الوثيقة S/2016/96، الفقرة ٤٦. حالت طبيعة العقد دون تقديم تعويض مناسب إلى أمينة المظالم السابقة، التي أعدت تقاريرها الشاملة، كما كان مطلوباً منها، عن مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة وعرضتها على اللجنة بعد انتهاء مدة ولايتها.

المتعلقة بأمنية المظالم معدة خصيصاً للدور المميز الذي تضطلع به. وأوصى أيضاً بأن تشمل تلك الترتيبات تقديم الحماية المؤسسية لاستيفاء تعريف ”المكتب المستقل“ حقاً. وإضافةً إلى ذلك، تدعو مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف في اقتراح قدمته إلى رئيس مجلس الأمن إلى وضع إجراءات عادلة وواضحة لزيادة فعالية نظام جزاءات الأمم المتحدة، منها إعادة هيكلة مكتب أمين المظالم ليصبح ذا طابع مؤسسي من خلال تحويله إلى مكتب دائم أو بعثة سياسية خاصة في إطار الأمانة العامة^(١٩).

عرض الأمانة العامة آخر المعلومات على اللجنة بموجب الفقرة ٥٩ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي ضوء طلب مجلس الأمن من الأمين العام في الفقرة ٥٩ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) أن يقدم إلى اللجنة آخر المعلومات بشأن الإجراءات المتخذة خلال ستة أشهر، استعرضت أمانة المظالم عدة ترتيبات ذات صلة وضعها المسؤولون في الأمم المتحدة الذين ينفذون مهام تتضمن شرط الاستقلالية^(٢٠). وبعد ذلك، تعاونت أمانة أمانة المظالم مع شعبة شؤون مجلس الأمن وأجرت مناقشات مثمرة معها بشأن السبل الكفيلة بإدراج ضمانات الاستقلالية في الترتيبات الإدارية المقبلة المتعلقة بأمين المظالم ومكتب أمين المظالم. وحددت أمانة المظالم الأولويات لتلك الترتيبات المحتملة في المستقبل. وتستند هذه الأولويات إلى المقارنة بين الوظائف والترتيبات الإدارية لأمين المظالم وللمسؤولين في الأمم المتحدة الذين تحتاج وظائفهم إلى الاستقلالية.

٣٩ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قدمت شعبة شؤون مجلس الأمن إحاطة إلى اللجنة بشأن الترتيبات الحالية لأمانة المظالم ومكتبها والمسائل الناشئة عن تلك الترتيبات؛ وقدم

(١٩) انظر مرفق الوثيقة S/2015/867. كانت مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف قد وجهت انتباه مجلس الأمن إلى هذه الشواغل في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥ في مرفقي الوثيقتين S/2014/286 و S/2015/459 على التوالي. وأشارت المجموعة في الوثيقة الأخيرة إلى أن ”مكانة المنصب وامتيازاته ينبغي أن تعكس بشكل تام ما يلزم من الاستقلالية لأداء مهام أمين المظالم على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات الإدارية المعمول بها لإعداد ميزانية مكتب أمين المظالم وتحديد ملاكه الوظيفي وإدارة شؤون موظفيه واستخدام موارده تفتقر إلى أهم ميزات الاستقلالية. والواقع أنه من الناحية الهيكلية، لم يتم إنشاء مكتب لأمين المظالم على الرغم مما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩)“.

(٢٠) الترتيبات المستعرضة هي الترتيبات القائمة للمسؤولين الذين لديهم مركز موظفين (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، أمين المظالم (الأمين العام المساعد) أو المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب) أو المسؤولين بخلاف موظفي الأمانة العامة (القضاة الدائمون أو المخصصون في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القضاة في محكمة الأمم المتحدة للنزاعات، والقضاة الدوليون في الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية).

التقرير أيضاً الخيارات المتاحة لإصلاحها. وشددت الشعبة على أن اللجوء إلى الهياكل المستخدمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة والمحاكم والتي تتطلب دعماً إدارياً مخصصاً، سيجعل إنشاء مكتب أمين المظالم مهمة مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. وعلى النقيض من ذلك، سيتطلب إنشاء مكتب أمين المظالم بوصفه بعثة سياسية خاصة قائمة بذاتها إدخال بعض التعديلات الطفيفة على إطار البعثات السياسية الخاصة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية^(٢١)، ولن ينطوي على زيادة كبيرة في التكاليف. وبيّنت الشعبة أن المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية الذي سيدعم بعثة سياسية خاصة من هذا القبيل، كان يدعم مكتب أمين المظالم بالفعل. وفي المقابل، سيكون على مكتب أمين المظالم القيام ببعض الأعمال الإدارية الإضافية التي كانت تؤديها الشعبة في السابق. وفيما يتعلق بالمركز المحتمل والترتيبات التعاقدية، قدّمت الشعبة خيارين، الأول كان مركز "مسؤول بخلاف موظفي الأمانة العامة". وإذا وقع الخيار عليه، فيتعين تحديد شروط خدمة أمين المظالم بوضوح. والخيار الثاني هو مركز موظف في الأمم المتحدة والترتيبات التعاقدية الخاصة به. ويتطلب هذا الخيار إدراج شرط استقلالية أعمال أمين المظالم في العقد والتقييم الدوري لأداء أمين المظالم الذي تجرّبه الأمانة العامة. وبعد عرض هذين الخيارين اللذين توصلت إليهما الشعبة، دعا رئيس اللجنة أمينة المظالم إلى عرض آرائها بشأن هذه المسائل أمام اللجنة.

الخياران المتاحان لتحديد الهيكل والمركز الجديدين

٤٠ - توافق أمينة المظالم على اقتراح الأمانة العامة بإنشاء مكتب أمين المظالم على شكل بعثة سياسية خاصة قائمة بذاتها مع ميزانية مخصصة لها. ولا يبرر حجم المكتب بعدد موظفيه الحالي إنشاء مكتب تنفيذي خاص به. ولن تتعرض استقلالية المكتب إلى آثار سلبية إذا واصل الاستناد إلى المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية من أجل الحصول على الدعم اللوجستي والإداري كما هي الحال في الوقت الراهن. وسيكون المكتب قادراً أيضاً على استيعاب الأعمال الإدارية الإضافية التي كانت تنفذها شعبة شؤون مجلس الأمن في السابق، بحسب ما ذُكر آنفاً.

٤١ - ورغم أن كلاً من الخيارين ليس مثالياً لأمين المظالم، إن كان مركز مسؤول بخلاف موظفي الأمانة العامة أو مركز موظف في الأمم المتحدة، فكلاهما يفي تماماً بالغرض شريطة الوفاء ببعض الشروط المتعلقة به. ولكن ترى أمينة المظالم أن مركز مسؤول بخلاف موظفي

(٢١) المجموعة الثانية تتألف من ١٤ بعثة سياسية خاصة (الأفرقة والمجموعات والهيئات المعنية برصد الجزاءات).

الأمانة العامة هو أفضل الخيارين من حيث الاستقلالية الفعلية والمتصورة لأمين المظالم. وهذا هو المركز الذي تمنحه الأمم المتحدة للقضاة الدوليين التابعين لها^(٢٢)، ولا يقتضي تنفيذ تقييم لأداء أمين المظالم.

٤٢ - ويمكن أن يكون مركز موظف في الأمم المتحدة مقبولاً أيضاً لكن هناك محاذير مهمة متعلقة بهذا الخيار من أجل ضمان استقلالية أمين المظالم بصورة تامة. وهذه المحاذير متعلقة بالطرائق المستخدمة لتقييم أداء أمين المظالم. وإذا كان هذا الخيار هو المفضل، فمن الضروري كفالة ألا تتعدى طرائق التقييم وخط التسلسل الإداري والأهداف المستخدمة في التقييم على استقلالية أمين المظالم. وهذه مسألة حساسة لكنها ليست مسألة لا يمكن التغلب عليها، فهناك سوابق لحالات كهذه، فعلى سبيل المثال يتولى الأمين العام بموجب "اتفاق"^(٢٣) تقييم أداء رئيسي مكتبين مستقلين (مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة). وترى أمانة المظالم أنه في إطار هذا المركز ينبغي أن يكون خط التسلسل الإداري المتعلق بأمين المظالم خارج إدارة الشؤون السياسية.

٤٣ - وخلافاً لمركز الموظف في الأمم المتحدة، فإن خيار مركز المسؤول بخلاف موظفي الأمانة العامة لن يحسم تلقائياً الجوانب الإدارية الناشئة عن أداء مكتب أمين المظالم مهامه كمكتب مستقل. وفي إطار هذا المركز، لا يستطيع أمين المظالم تولي مهمة التوظيف أو الإشراف بطريقة رسمية. ولكن خلافاً لمركز الخبير الاستشاري، فإن مركز المسؤول بخلاف موظفي الأمانة العامة يتمتع بما يكفي من المرونة لإتاحة إجراء ترتيبات مرضية لضمان مشاركة أمين المظالم في التوظيف وتوزيع المهام بين الموظفين وتقديم التوجيه الفني إليهم وتقييم أدائهم. وهناك سوابق لترتيبات من هذا القبيل فيما يتعلق بالقضاة الدوليين. ولا تُناقش ترتيبات من هذا القبيل في هذه المؤسسات، لذلك لم تضاف عليها الصفة الرسمية. ولكن في ضوء الممارسات السابقة في إطار المركز الاستشاري لأمين المظالم، سيكون من الضروري إضفاء طابع رسمي على هذه الترتيبات المتعلقة بأمين المظالم. ويمكن القيام بذلك ضمن شروط الخدمة أو الاختصاصات، أو حتى في مذكرة داخلية بين أمين المظالم والمكتب المكلف رسمياً بتعيين موظفي مكتب أمين المظالم وتقييمهم.

(٢٢) يمكن النظر في إخضاع أمين المظالم إلى الإجراءات التي تطبقها الأمم المتحدة إذا أساء أحد المسؤولين السلوك. ويمكن أن تخضع كذلك عمليات المكتب لآلية الرقابة القائمة.

(٢٣) في عام ٢٠٠٦، أدخلت الأمم المتحدة اتفاقات كبار المديرين. والاتفاق هو اتفاق سنوي بين الأمين العام وكبار المسؤولين يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات المسؤولين وأهدافهم الخاصة ومهامهم الإدارية لكل سنة. وفي عام ٢٠١٠، جرى توسيع نطاق نظام الاتفاقات ليشمل رؤساء بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

٤٤ - وأخيراً، إن الحد الأقصى لولاية أمين المظالم الذي يبلغ خمس سنوات جاء نتيجة مركز الخبير الاستشاري المخصص له حالياً. وترى أمانة المظالم أن فرض حد أقصى للولاية لا يتعدى على استقلالية أمين المظالم. ويمكن النظر فيه في إطار أي من الخيارين المناقشين آنفاً. فخمس سنوات، أو حتى سبع سنوات وهو الحل الأفضل، هي مدة معقولة. وفي إطار هذين الخيارين أيضاً، وخلافاً لعقود الخدمات الاستشارية، لن يكون هناك عائق ضمني أمام أهلية أمين المظالم للتقدم إلى وظائف في الأمانة العامة عند انتهاء ولايته. ولكن أمانة المظالم ترى أن فرض عدم الأهلية لفترة زمنية محددة قد يعزز مظهر استقلالية أمين المظالم.

الاستنتاج

٤٥ - تثنى أمانة المظالم على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والخطوات التي تتخذها بناءً على طلب مجلس الأمن في الفقرة ٥٩ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). والخياران اللذان عرضتهما شعبة شؤون مجلس الأمن فيما يتعلق بالترتيبات التي ستكون ضرورية لكفالة تمكّن مكتب أمين المظالم من تنفيذ ولايته باستقلالية وفعالية يوفران أساساً سليماً لضمان استقلالية المكتب في المستقبل. وتأمل أمانة المظالم ألا تذهب هذه الجهود سدى، وأن يتحقق خيار من هذين الخيارين، ومن ثم أن تتحسن مصداقية عمل أمين المظالم.

الطلبات المقدمة من أفراد خلط بينهم وبين أشخاص مدرجين في قائمة متعلقة بنظام آخر

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت أمانة المظالم طلباً من فرد تشبه بياناته الشخصية بيانات شخص مدرج في القائمة التي تعدّها وتعهدها لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة المتعلقة بالأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة. وادعى هذا الشخص أنه تعرّض لتدابير جزائية بموجب ذلك النظام بسبب الخلط بينه وبين فرد مدرج في القائمة. وفي إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، إن الأفراد الذين يعانون مشكلات ناجمة عن خطأ في تحديد هويتهم أو خلط بينهم وبين أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات يجوز لهم اللجوء إلى مسؤول التنسيق^(٢٤). بيد أن ولاية مسؤول التنسيق في إطار نظم أخرى لا تشمل حالات الخلط في تحديد الهويات أو الخلط مع أفراد مدرجين في قوائم أنظمة أخرى. وبذلك، فإن الأفراد الذين يعانون تلك المشكلات بسبب خطأ في تحديد هويتهم أو الخلط بينهم وبين أفراد مدرجين في قوائم أنظمة أخرى لا يمكنهم اللجوء إلى أي جهة، أو ليس في وسعهم سوى الاعتماد على دول جنسيتهم أو دول إقامتهم

(٢٤) انظر القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الفقرة ٧٧ (ب).

لكي تعرض المسألة على اللجنة المعنية. وتقع هذه المسألة خارج نطاق ولاية أمين المظالم. ولكن نظراً إلى أن هذه الطلبات تُرسَل إلى أمينة المظالم، اعتُبر أنه من المهم إبرازها في هذا التقرير. وسيستفيد هؤلاء الأفراد من إمكانية اللجوء إلى مسؤول التنسيق، كما هي الحال في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة.

الاستنتاج

٤٧ - إن آلية أمين المظالم وتعزيزها التدريجي ضروريان لتحسين اتساق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة مع التزامات حقوق الإنسان الأساسية. ولا شك في أن ذلك يعزز مصداقية نظام الجزاءات، وفي أنه قد ساعد بدوره الدول على تنفيذ الجزاءات التي تفرضها اللجنة. وتشكّل الجهود التي بُذِلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها الاستقلالية تطوراً مرحباً به.

٤٨ - بيد أنه وفقاً لما يبينه هذا التقرير والتقارير السابقة، لا تزال هناك مجالات للتحسين. ولاحظت أمينة المظالم مراراً أن عمل أمين المظالم لا يزال غامضاً من دون داع. ومادامت التقارير الشاملة أو المبررات غير متاحة للجمهور، يجب عدم ادخار أي جهد لإبلاغ مقدمي الالتماسات والجمهور العام بالإجراءات المتبعة. ومن المهم بصفة خاصة الحفاظ على مستوى الشفافية الذي تحقق حتى الآن من خلال إطلاع مقدمي الالتماسات، رهنأً بالقيود المتعلقة بالسرية، على كل مبررات القرارات التي تتخذها اللجنة سواء بالإبقاء على الأسماء في القائمة أو رفعها. ويؤمل أن يستمر في المستقبل الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ خلال العام الماضي.

Case 1, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 July 2010	Transmission of case 1 to the Committee
28 February 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
10 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision
1 September 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 2, Safet Ekrem Durguti (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 September 2010	Transmission of case 2 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 3, one entity (Status: delisting request withdrawn by petitioner)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
3 November 2010	Transmission of case 3 to the Committee
14 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 August 2011	Withdrawal of petition

Case 4, Shafiq Ben Mohamed Ben Mohammed Al Ayadi (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
6 December 2010	Transmission of case 4 to the Committee
29 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the comprehensive report by the

<i>Date</i>	<i>Description</i>
	Ombudsperson to the Committee
17 October 2011	Committee decision to delist
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 5, Tarek Ben Al-Bechir Ben Amara Al-Charaabi (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 December 2010	Transmission of case 5 to the Committee
26 April 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
31 May 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 June 2011	Committee decision to delist
12 August 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 6, Abdul Latif Saleh (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
14 January 2011	Transmission of case 6 to the Committee
17 June 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
26 July 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
19 August 2011	Committee decision to delist
8 November 2011	Formal notification to petitioner with reasons

Case 7, Abu Sufian Al-Salamabi Muhammed Ahmed Abd Al-Razziq (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 January 2011	Transmission of case 7 to the Committee
29 August 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
15 November 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 November 2011	Committee decision to delist
13 February 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 8, Ahmed Ali Nur Jim'ale and 23 entities^a (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
17 March 2011	Transmission of case 8 to the Committee
23 September 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2011	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
27 December 2011	Committee decision to delist six entities
21 February 2012	Committee decision to delist one individual and 17 entities
8 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

^a Barakaat North America, Inc., Barakat Computer Consulting, Barakat Consulting Group, Barakat Global Telephone Company, Barakat Post Express, Barakat Refreshment Company, Al Baraka Exchange, LLC, Barakaat Telecommunications Co. Somalia, Ltd., Barakaat Bank of Somalia, Barako Trading Company, LLC, Al-Barakaat, Al-Barakaat Bank, Al-Barakaat Bank of Somalia, Al-Barakat Finance Group, Al-Barakat Financial Holding Co., Al-Barakat Global Telecommunications, Al-Barakat Group of Companies Somalia Limited, Al-Barakat International, Al-Barakat Investments, Barakaat Group of Companies, Barakaat Red Sea Telecommunications, Barakat International Companies and Barakat Telecommunications Company Limited.

Case 9, Saad Rashed Mohammed Al-Faqih and Movement for Reform in Arabia (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 April 2011	Transmission of case 9 to the Committee
21 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
1 July 2012	Committee decision to delist
13 November 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 10, Ibrahim Abdul Salam Mohamed Boyasseer (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
6 May 2011	Transmission of case 10 to the Committee
9 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
8 May 2012	Committee decision to delist

<i>Date</i>	<i>Description</i>
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 11, Mondher ben Mohsen ben Ali al-Baazaoui (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
1 June 2011	Transmission of case 11 to the Committee
19 January 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
1 March 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 March 2012	Committee decision to delist
10 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 12, Kamal ben Mohamed ben Ahmed Darraji (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 June 2011	Transmission of case 12 to the Committee
28 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
4 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 13, Fondation Secours Mondial (Status: amended^b)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
7 July 2011	Transmission of case 13 to the Committee
14 December 2011	Comprehensive report submitted to the Committee
24 January 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
17 February 2012	Committee decision to amend
9 July 2012	Formal notification to petitioner with reasons

^b Amended to be removed as an alias of Global Relief Foundation (QE.G.91.02.).

Case 14, Sa'd Abdullah Hussein al-Sharif (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
20 July 2011	Transmission of case 14 to the Committee
29 February 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
27 April 2012	Committee decision to delist
5 June 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 15, Fethi ben al-Rebei Absha Mnasri (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 August 2011	Transmission of case 15 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 16, Mounir Ben Habib Ben al-Taher Jarraya (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
15 August 2011	Transmission of case 16 to the Committee
9 March 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
17 April 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 May 2012	Committee decision to delist
3 August 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 17, Rachid Fettar (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
26 September 2011	Transmission of case 17 to the Committee
27 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

<i>Date</i>	<i>Description</i>
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 18, Ali Mohamed El Heit (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
5 October 2011	Transmission of case 18 to the Committee
2 May 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
3 July 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
19 July 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 19, Yassin Abdullah Kadi (listed as Yasin Abdullah Ezzedine Qadi) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
16 November 2011	Transmission of case 19 to the Committee
11 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 October 2012	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 20, Chabaane ben Mohamed ben Mohamed al-Trabelsi (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
21 November 2011	Transmission of case 20 to the Committee
23 April 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
5 June 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

Case 21, Adel Abdul Jalil Ibrahim Batterjee (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
3 January 2012	Transmission of case 21 to the Committee
30 August 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 January 2013	Committee decision to delist
5 September 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 22, Ibrahim ben Hedhili ben Mohamed al-Hamami (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
6 February 2012	Transmission of case 22 to the Committee
25 September 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
6 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 November 2012	Committee decision to delist
7 February 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 23, Suliman Hamd Suleiman Al-Buthe (Status: delisted) (Repeated request)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 February 2012	Transmission of case 23 to the Committee
9 October 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
27 November 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
10 February 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 24, Mamoun Darkazanli (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 February 2012	Transmission of case 24 to the Committee
12 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

<i>Date</i>	<i>Description</i>
11 March 2013	Committee decision to delist
30 August 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 25, Abdullahi Hussein Kahie (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 February 2012	Transmission of case 25 to the Committee
26 July 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
10 September 2012	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
26 September 2012	Committee decision to delist
19 December 2012	Formal notification to petitioner with reasons

**Case 26, Usama Muhammed Awad Bin Laden (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of
21 February 2013**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 April 2012	Transmission of case 26 to the Committee
15 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 February 2013	Committee decision to delist

Case 27, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
7 May 2012	Transmission of case 27 to the Committee
11 February 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
7 May 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
7 May 2013	Committee decision to retain listing
12 June 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 28, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
7 June 2012	Transmission of case 28 to the Committee
20 November 2012	Comprehensive report submitted to the Committee
8 January 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
8 January 2013	Committee decision to retain listing
29 January 2013	Formal notification to petitioner with reasons

Case 29, Muhammad ‘Abdallah Salih Sughayr (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
25 July 2012	Transmission of case 29 to the Committee
9 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
21 May 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 July 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 30, Lajnat Al Daawa Al Islamiya (LDI) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
25 July 2012	Transmission of case 30 to the Committee
15 April 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
2 July 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 31, Abd al Hamid Sulaiman Muhammed al-Mujil (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
1 August 2012	Transmission of case 31 to the Committee
13 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 April 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 June 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 32, Mohamed ben Mohamed ben Khalifa Abdelhedi (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 September 2012	Transmission of case 32 to the Committee
5 March 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
16 April 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
1 May 2013	Committee decision to delist

Case 33, Mohammed Daki (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
12 October 2012	Transmission of case 33 to the Committee
28 May 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
30 July 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
16 August 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 34, Abdelghani Mzoudi (Status: delisted)

Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 18 March 2013

<i>Date</i>	<i>Description</i>
8 November 2012	Transmission of case 34 to the Committee
18 March 2013	Committee decision to delist

**Case 35, International Islamic Relief Organization, Philippines, Branch Offices
(Status: delisted)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
13 December 2012	Transmission of case 35 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

**Case 36, International Islamic Relief Organization, Indonesia, Branch Offices
(Status: delisted)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
13 December 2012	Transmission of case 36 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 37, Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah (Status: delisted)^c

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 February 2013	Transmission of case 37 to the Committee
5 September 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
1 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 January 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

^c Jaber Abdullah Jaber Ahmed Al-Jalahmah was re-listed on the same date by a separate Committee decision.

Case 38, Moustafa Abbas (listed as Moustafa Abbes) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
13 February 2013	Transmission of case 38 to the Committee
12 August 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 September 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
30 September 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 39, Atilla Selek (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
13 February 2013	Transmission of case 39 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 40, Youssef ben Abdul Baki Ben Youcef Abdaoui (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 March 2013	Transmission of case 40 to the Committee
14 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 April 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 41, L'hadi Bendebka (listed as Abdelhadi Ben Debka) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
12 March 2013	Transmission of case 41 to the Committee
14 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
3 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
18 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 42, Youcef Abbas (listed as Youcef Abbes (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 March 2013	Transmission of case 42 to the Committee
2 October 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
15 November 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
3 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 43, Said Yousef AbouAziz (listed as Said Youssef Ali Abu Aziza) (Status: delisted)
Ombudsperson case became moot following the Committee's decision of 26 August 2013

<i>Date</i>	<i>Description</i>
27 March 2013	Transmission of case 43 to the Committee
26 August 2013	Committee decision to delist

Case 44, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
2 May 2013	Transmission of case 44 to the Committee
4 February 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
21 April 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
21 April 2014	Committee decision to retain listing
30 July 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 45, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
6 May 2013	Transmission of case 45 to the Committee
9 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
11 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
11 February 2014	Committee decision to retain listing
17 March 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 46, Yacine Ahmed Nacer (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
10 May 2013	Transmission of case 46 to the Committee
30 December 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
25 February 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
13 March 2014	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 47, Nabil Benatia (listed as Nabil ben Mohamed ben Ali ben Attia) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
3 June 2013	Transmission of case 47 to the Committee
12 November 2013	Comprehensive report submitted to the Committee
13 December 2013	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
31 December 2013	Committee decision to delist
25 August 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 48, Wael Hamzah Jelaidan (listed as Wa'el Hamza Abd al-Fatah Julaidan) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
17 June 2013	Transmission of case 48 to the Committee
19 March 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
	Presentation of the comprehensive report by the

<i>Date</i>	<i>Description</i>
24 June 2014	Ombudsperson to the Committee
25 August 2014	Committee decision to delist
29 October 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 49, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
24 June 2013	Transmission of case 49 to the Committee
4 April 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
24 June 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
24 June 2014	Committee decision to retain listing
10 September 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 50, Al-Haramain Foundation (USA) (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
5 September 2013	Transmission of case 50 to the Committee
30 June 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
26 August 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
25 October 2014	Committee decision to delist
29 December 2014	Formal notification to petitioner with reasons

Case 51, Aqeel Abdulaziz Aqeel Al-Aqeel (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 October 2013	Transmission of case 51 to the Committee
18 August 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
31 October 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist
3 March 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 52, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
27 May 2014	Transmission of case 52 to the Committee
18 February 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
14 April 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 April 2015	Committee decision to retain listing
10 June 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 53, Abd al-Rahman Muhammad Jaffar 'Ali (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
13 June 2014	Transmission of case 53 to the Committee
9 December 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
29 January 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
31 March 2015	Committee decision to delist
12 May 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 54, Abdul Rahim Hammad Ahmad al-Talhi (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 June 2014	Transmission of case 54 to the Committee
29 January 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
17 March 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
17 May 2015	Committee decision to delist
22 July 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 55, Ismail Mohamed Ismail Abu Shaweesh (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 June 2014	Transmission of case 55 to the Committee
10 November 2014	Comprehensive report submitted to the Committee
16 December 2014	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
2 January 2015	Committee decision to delist

<i>Date</i>	<i>Description</i>
17 February 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 56, one individual (Status: denied) (Repeated request)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
5 September 2014	Transmission of case 56 to the Committee
21 April 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
19 June 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
19 June 2015	Committee decision to retain listing
10 July 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 57, one individual (Status: denied) (Repeated request)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
9 September 2014	Transmission of case 57 to the Committee
8 June 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
27 July 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
27 July 2015	Committee decision to retain listing
20 August 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 58, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 August 2014	Transmission of case 58 to the Committee
29 June 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
24 August 2015	Committee decision to retain listing
30 October 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 59, Al Sayyid Ahmed Fathi Hussein Eliwah (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
30 September 2014	Transmission of case 59 to the Committee
12 May 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
19 June 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
18 August 2015	Committee decision to delist
2 September 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 60, Mohammed Ahmed Shawki al Islambolly (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
10 November 2014	Transmission of case 60 to the Committee
13 July 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
26 October 2015	Committee decision to delist
27 October 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 61, Yasser Mohamed Ismail Abu Shaweesh (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 January 2015	Transmission of case 61 to the Committee
7 July 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
24 August 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
9 September 2015	Committee decision to delist
6 November 2015	Formal notification to petitioner with reasons

Case 62, Abd al Wahab Abd al Hafiz (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
11 March 2015	Transmission of case 62 to the Committee
9 November 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
23 December 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

<i>Date</i>	<i>Description</i>
	son to the Committee
11 January 2016	Committee decision to delist
22 January 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 63, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
12 March 2015	Transmission of case 63 to the Committee
10 November 2015	Comprehensive report submitted to the Committee
23 December 2015	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
23 December 2015	Committee decision to retain listing
12 January 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 64, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
29 May 2015	Transmission of case 64 to the Committee
25 February 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
20 April 2016	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 April 2016	Committee decision to retain listing
9 June 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 65, Farid Aider (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
27 August 2015	Transmission of case 65 to the Committee
26 February 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
20 April 2016	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 June 2016	Committee decision to delist
20 June 2016	Formal notification to petitioner with reasons

Case 66, one individual (Status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
15 October 2015	Transmission of case 66 to the Committee
15 June 2016	Comprehensive report submitted to the Committee

Case 67, Daniel Martin Schneider (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
3 February 2016	Transmission of case 67 to the Committee
29 April 2016	Comprehensive report submitted to the Committee
17 June 2016	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 July 2016	Committee decision to delist

Case 68, one individual (Status: dialogue phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
22 March 2016	Transmission of case 68 to the Committee
23 September 2016	Deadline for completion of the dialogue phase

Case 69, one individual (Status: information-gathering phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
8 June 2016	Transmission of case 69 to the Committee
7 October 2016	Deadline for completion of the information-gathering phase

Case 70, one individual (Status: information-gathering phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
12 July 2016	Transmission of case 70 to the Committee
14 November 2016	Deadline for completion of the information-gathering phase